الأمم المتحدة

A/73/306

الجمعية العامة

Distr.: General
6 August 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٢٠ (ي) من جدول الأعمال المؤقت*

مكافحة العواصف الرملية والترابية

مكافحة العواصف الرملية والترابية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٢٥ بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية، تفاصيل عن التطورات التي شهدتها منظومة الأمم المتحدة منذ اتخاذ الجمعية العامة قرارها الأول بشأن هذا الموضوع (القرار ٧٠/١٩٥)، ويشمل الفترة من عام ٢٠١٦ إلى منتصف عام ٢٠١٨. ويسلط التقرير الضوء على الأنشطة والمبادرات التي اتخذتها كيانات تابعة للأمم المتحدة ودول أعضاء ومجموعة من الجهات صاحبة المصلحة، ويبين ما تحقق من إنجازات، بما في ذلك الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير في المجالات الرئيسية الثلاثة التالية: الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر؛ وتخفيف الأثر ومواطن الضعف والقدرة على التكيف؛ والحد من مصادر العواصف.

* A/73/150.

18-12948 (A) 280818 310818

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٧٢/٢٢٥ بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار، ودعت جميع الهيئات والوكالات والصناديق والبرامج المعنية في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات ذات الصلة إلى تضمين أطرها التعاونية برامج وتدابير وإجراءات تنفيذية ترمي إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية ابتغاء معالجة هذه المشكلة والإسهام في تعزيز بناء القدرات على الصعيد الوطني، في جملة أمور، وتنفيذ مشاريع إقليمية ودون إقليمية وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتجارب، وتقوية التعاون التقني في البلدان المتضررة وبلدان المنشأ لتحسين تطبيق ممارسات مستدامة في إدارة الأراضي، واتخاذ تدابير لمنع ومكافحة العوامل الأساسية للعواصف الرملية والترابية، وتحسين تطوير نظم للإنذار المبكر باعتبارها أدوات لمكافحة العواصف الرملية والترابية وفقاً لخططها الاستراتيجية. ويقدم هذا التقرير تفاصيل عن التطورات التي حدثت منذ اتخاذ الجمعية العامة قرارها الأول بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية (القرار ٧٠/١٩٥)، ويشمل الفترة من عام ٢٠١٦ إلى منتصف عام ٢٠١٨.

٢ – وتشكل العواصف الرملية والترابية تحدياً هائلاً في وجه تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وبناء عليه، سيسهم التصدي للأخطار المرتبطة بالعواصف الرملية والترابية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها التي اعتمدت في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر قرار الجمعية العامة ٧٠/١). ولضمان ألا تقوض الآثار المتعددة الأبعاد للعواصف الرملية والترابية الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، لا بد من فهم مخاطر الكوارث من أجل منعها والحد منها ووضع وتنفيذ إجراءات مناسبة للتأهب لها وتدابير فعالة لمواجهتها، على النحو المبين في إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥–٢٠٣٠ الذي تؤيده الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٨٣.

٣ – ويظهر الطابع العالمي للمسائل المرتبطة بالعواصف الرملية والترابية من خلال تضرر ما مجموعه ١٥١ بلداً (٧٧ في المائة من مجمل الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا) مباشرةً بالعواصف الرملية والترابية وتصنيف أكثر من ٤٥ بلداً (٢٣ في المائة من مجمل الأطراف في الاتفاقية) ضمن فئة المناطق التي تنشأ فيها العواصف الرملية والترابية. وتقع غالبية البلدان المصنفة ضمن فئة مناطق نشوء العواصف (٣٨ من أصل ٤٥ منطقة) في أفريقيا وآسيا[(١)].

٤ – ويستند هذا التقرير الذي يوفر معلومات ومستجدات عن الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة[(٢)]، إلى مساهمات مقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومنظمة الصحة العالمية.

(١) Nick Middleton and Utchang Kang, “Sand and dust storms: impact mitigation”, *Sustainability*, vol. 9(6) (17 June 2017).

(٢) Enric Terradellas, “Addressing sand and dust storms in SDG implementation”, International Institute for Sustainable Development, SDG Knowledge Hub, 22 August 2017.

ثانياً – التطورات التي حدثت منذ اعتماد الجمعية العامة القرار ١٩٥/٧٠

ألف – التطورات الشاملة لعدة قطاعات

٥ – سلطت قرارات حكومية دولية مختلفة صادرة عن الأمم المتحدة الضوء على أهمية مشكلة العواصف الرملية والترابية، ودعت منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة بشأنها. وهي تشمل قرارات الجمعية العامة ١٩٥/٧٠ و ٢١٩/٧١ و ٢٢٥/٧٢، وقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٢١/٢، وقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٧/٧٢. وناقش أيضاً المؤتمر الدولي بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية، الذي عقد في طهران في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٧، على نحو ما أشير إليه في قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٧٢، أهمية التصدي للعواصف الرملية والترابية، كما هو مبيَّن في الإعلان الوزاري وفي مجموعة التوصيات التقنية الصادرة عن المؤتمر. واستضافت حكومة جمهورية إيران الإسلامية المؤتمر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن كيانات أخرى ذات صلة تابعة للأمم المتحدة.

٦ – وخلال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي عقدت في أوردوس في الصين خلال الفترة من ٦ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اعتمد المؤتمر المقرر ٣١/م أ–١٣ المعنون ”إطار الدعوة[٣] في مجال السياسات لمكافحة العواصف الرملية والترابية“، الذي دعا فيه الأطراف إلى الاستفادة من إطار الدعوة في مجال السياسات. ويبرز الإطار، الذي أعِدَّ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ثلاثة مجالات عمل رئيسية مترابطة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ السياسات الخاصة بالعواصف الرملية والترابية على جميع المستويات، وكذلك الإجراءات الشاملة والمتكاملة، ويقترح مبادئ لوضع وتنفيذ مزيد من السياسات الاستباقية للتصدي للعواصف الرملية والترابية، وبخاصة بناء القدرة على التكيف معها والحد من مصادرها.

٧ – وفي المقرر ٣١/م أ–١٣، تدعى الأطراف في الاتفاقية أيضاً إلى دمج قضايا العواصف الرملية والترابية في السياسات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، واستكشاف الخيارات المتعلقة بدمج تدابير تخفيف المصادر البشرية المنشأ في تحديد الأهداف الطوعية الوطنية لتحييد أثر تدهور الأراضي، وتعزيز التعاون بشأن العواصف الرملية والترابية وتيسير تبادل المعلومات وتقاسم المعارف ونقلها، حسب الاقتضاء، في المناطق المتضررة.

٨ – واعتمد المؤتمر، في دورته الثالثة عشرة، مقررين آخرين يتضمنان أحكاماً متعلقة بالعواصف الرملية والترابية. ففي المقرر ٨/م أ–١٣، طلب المؤتمر إلى أمانة الاتفاقية مواصلة تعزيز الشراكات لتيسير تطوير القدرات من أجل تقييم المخاطر وقابلية التأثر، وتخفيف آثار العواصف الرملية والترابية. وفي المقرر ٩/م أ–١٣، طلب المؤتمر إلى الأمانة الاستفادة من التعاون مع كيانات الأمم المتحدة المختصة وأمانات اتفاقيات ريو، وكذلك مع شركاء التنمية والمنظمات الدولية المختصة وتعزيز هذا التعاون لدعم أنشطة مكافحة العواصف الرملية والترابية.

(٣) انظر ICCD/COP(13)/19 و ICCD/COP(13)/19/Corr.1.

٩ - ويحث إعلان أوردوس على اتباع نهج استباقي إزاء تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل معالجة أسباب وتأثيرات العواصف الرملية والترابية، بوسائل منها تشجيع استخدام المياه وإدارة الأراضي على نحو مستدام، من أجل الحد من الأخطار والتأثيرات المقبلة.

١٠ - وأحال الأمين العام *التقييم العالمي للعواصف الرملية والترابية*، الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالشراكة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (A/71/376). ويوفر التقييم استعراضاً شاملاً للتوزيع العالمي للعواصف الرملية والترابية والعوامل المسببة لها ومصادرها والآثار الناجمة عنها، ويضع مقترحات لتوحيد وتنسيق خيارات تقنية سياساتية للتصدي للعواصف الرملية والترابية. وتشمل هذه التوصيات إطاراً سياساتياً متكاملاً لتوجيه مزيد من الإجراءات بغية التخفيف من العواصف الرملية والترابية يشمل ما يلي:

(أ) تدابير للحد من الانبعاثات البشرية المنشأ:

'١' الإدارة المستدامة للأراضي والمناظر الطبيعية؛

'٢' التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛

(ب) الحماية المادية للأصول القيِّمة، مثل المدن والبنى التحتية ونظم الري:

'١' خفض سرعة الرياح عن طريق زرع أشجار في محيط المناطق الحضرية والبنى التحتية بما يؤدي إلى ترسب الرمل وحصر التراب خارج هذه المناطق؛

'٢' اتباع أساليب أيروديناميةلمنع تراكم الرمل والتراب، مثل مواءمة الطرق، وإزالة العقبات التي تعترض الرياح وتسوية الأراضي؛

(ج) نظم رصد العواصف الرملية والترابية والتنبؤ بها والإنذار بها:

'١' رصد العواصف الرملية والترابية من خلال الشبكات الأرضية للأرصاد الجوية ومحطات رصد نوعية الهواء، إلى جانب استخدام بيانات السواتل؛

'٢' نظم التنبؤ بالعواصف الرملية والترابية والإنذار المبكر بها، بما في ذلك تحديد الاتجاهات والسيناريوهات المستقبلية لمصادر التراب البشرية المنشأ؛

(د) إجراءات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ:

'١' إجراءات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ من أجل التصدي للعواصف الرملية والترابية (على سبيل المثال إغلاق المطارات والسكك الحديدية والطرق؛ وخدمات الطوارئ في المستشفيات؛ واتصالات التحذير لمؤسسات الخدمة العامة)؛

'٢' توعية الجمهور بمخاطر العواصف الرملية والترابية (عن طريق التعليم ووسائط الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي والاتصالات السلكية واللاسلكية) وإجراءات الطوارئ؛

'٣' دمج مسألة العواصف الرملية والترابية ضمن تدابير الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ؛

(هـ) السياسات والأطر القانونية وخطط العمل الرامية إلى دعم التدابير المذكورة أعلاه:

'١' قوانين بيئية دولية (مثل اتفاقيات ريو[٤] والغاية ١٥-٣ بشأن تحييد أثر تدهور الأراضي الواردة ضمن أهداف التنمية المستدامة) ومبادرات بيئة دولية (مثل نظام المنظمة العالمية للأرصاد الجوية للإنذار بالعواصف الرملية والترابية وتقييمها)؛

'٢' الأطر والاتفاقات وخطط العمل الإقليمية؛

'٣' خطط العمل الوطنية؛

(و) إجراء أبحاث للحد من أوجه عدم اليقين الشائكة:

'١' تحسين المعرفة المتعلقة بتفاعل التراب مع النظم الكيميائية الأرضية الأحيائية العالمية والنظم المناخية؛

'٢' تحسين أساليب الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر؛

'٣' تقييم آثار وتكاليف العواصف الرملية الترابية على النطاقين المحلي والعالمي.

١١ - ويوفر تقرير رئيسي آخر عن العواصف الرملية والترابية في آسيا والمحيط الهادئ[٥]، صدر خلال الدورة الرابعة والسبعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في أيار/مايو ٢٠١٨، وجهات نظر بشأن سبل تعزيز فهم مرتكز على العلم للعواصف الرملية والترابية لدى واضعي السياسات ومن ثمّ توفير الدعم لهم لكي يضعوا سياسات تكيف وتخفيف على المستويين الإقليمي والوطني. ويقدم التقرير تحليلاً للعواصف الرملية والترابية باستخدام صور ساتلية لرصد الأرض وللعوامل المسبِّبة المحتملة استناداً إلى السيناريوهات المناخية المستقبلية. ويشير أيضاً إلى النقاط الساخنة والمناطق الخطرة التي تعاني من ثغرات في قدراتها في مجال المعلومات والتعاون والسياسات. ويبين التقرير أيضاً موطن الضعف المشترك في مناطق واسعة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ بسبب طبيعة هذه العواصف. وتتطلب مكافحة هذه الظاهرة العابرة للحدود تبادل المعلومات والحوار والتعاون بين البلدان المتضررة بغية التوصل إلى تدخلات عن طريق سياسات تعي المخاطر وتراعي المناخ.

١٢ - ويستند النهج الذي تستخدمه اللجنة لمعالجة مسألة العواصف الرملية والترابية إلى نظام للإنذار بالمخاطر المتعددة وتقييمها فيما يتعلق بالكوارث البطيئة الظهور يغطي الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي. وإذ تقر اللجنة بالطابع العابر للحدود للعواصف الترابية، فإنها تيسر الإجراءات السياساتية المنسقة المتعددة البلدان. وتُحدث هذه السياسات بالفعل آثاراً إيجابية في الصين ومنغوليا. ففي الصين مثلاً، قلص برنامج إصلاح النظام الإيكولوجي في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٣ خطر هبوب العواصف الرملية والترابية بنسبة تصل إلى ١٥ في المائة في سهل شمال الصين.

١٣ - ومن خلال آلية التعاون الإقليمي لمكافحة العواصف الرملية والترابية التي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وتتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، تنفَّذ

(٤) اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

(٥) ESCAP and the Asian and Pacific Centre for the Development of Disaster Information Management, *Sand and Dust Storms in Asia and the Pacific: Opportunities for Regional Cooperation and Action* (Bangkok, 2018).

عمليات تقييم علمي للمخاطر على أساس منتظم، وتيسَّر إدارة المخاطر عن طريق منبر إقليمي للجهات صاحبة المصلحة، ويشجَّع الاستثمار في القدرة على التكيف من خلال تعزيز تدابير التكيف والتخفيف، ويعزَّز الاستعداد للاستجابة عن طريق تحسين فهم التأثيرات. وبالتركيز أساساً على المناطق دون الإقليمية التابعة للجنة والتي لا تحظى بالخدمات الكافية، بما في ذلك جنوب غرب آسيا وآسيا الوسطى، يرمي نهج اللجنة إلى تيسير هذا التعاون المتعلق بثلاثة عناصر رئيسية هي:

(أ) **تقييم المخاطر المتعددة** – سيستخدم نهج تقييم المخاطر المتعددة ونمذجتها لتحديد العوامل المسبِّبة للعواصف الرملية والترابية، مثل تدهور الأراضي، وسوء إدارة المياه، والجفاف، والتصحر، وتغير المناخ، وأوجه التفاعل بين هذه العناصر. وسيجرّب هذا النهج في جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا وآسيا الوسطى؛

(ب) **نظام الإنذار** – نظراً إلى شدة الترابط بين الجفاف والتصحر والعواصف الرملية والترابية، ستستخدم الأدوات والتقنيات التي يجري تطويرها ضمن إطار آلية التعاون الإقليمية لرصد الكوارث والإنذار المبكر بها التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ونظام الإنذار بالعواصف الرملية والترابية وتقييمها التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وذلك من أجل وضع نظام إنذار للمناطق دون الإقليمية شبه القاحلة في جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا وآسيا الوسطى؛

(ج) **الشراكات/الشبكة** – ستجتمع الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في مكافحة العواصف الرملية والترابية لإنشاء شبكة معنية بالعواصف الرملية والترابية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وستوفر الشبكة الدعم للأعمال التحليلية، مثل التقييمات الدورية للمخاطر، وتقدم تعليقات بشأن نظام الإنذار وتضع خطط عمل مشتركة تضم بلدان المصدر والبلدان المتضررة.

١٤ - ويوفر برنامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الطويل الأمد الرامي إلى تعزيز التعاون الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف أساساً لتيسير الإجراءات المتعلقة بالعناصر الثلاثة المبينة أعلاه بغية رصد خطر العواصف الرملية والترابية والتنبؤ به والتكيف معه والتخفيف منه. وأعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مقالات تقنية تتعلق بالعواصف الرملية والترابية لمختلف الجهات المستهدفة لكي يسترعى انتباه شريحة أوسع من الجمهور إلى مسألة العواصف الرملية والترابية وإطلاعها على أهمية هذه المشكلة وأسبابها وآثارها والخيارات المتاحة للتخفيف منها، بما في ذلك تقرير بعنوان ”آفاق ٢٠١٧: قضايا ناشئة تدعو للقلق على الصعيد البيئي“ والإصدار الثالث *للأطلس العالمي للتصحر*. وأدرجت العواصف الرملية والترابية أيضاً في مخطط التقرير المعتمد للتقرير الخاص بشأن تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي والأمن الغذائي وتدفقات غازات الاحتباس الحراري في النظم الإيكولوجية الأرضية الذي تعده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ومن المقرر نشره في عام ٢٠١٩.

١٥ - وشهدت اجتماعات دولية أخرى عديدة تركيزاً كبيراً على العواصف الرملية والترابية. ففي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، رعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مناسبة جانبية متعلقة بالعواصف الرملية والترابية خلال الدورة الثانية والسبعين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عقدت في مراكش بالمغرب. ونسقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ جلسة مشاورات رفيعة المستوى لخبراء بشأن التعاون الإقليمي في مجال

العواصف الرملية والترابية في آسيا والمحيط الهادئ في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في طهران، ومناسبة جانبية بشأن التحدي الناجم عن العواصف الرملية والترابية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا عقدت في ٨ أيار/مايو ٢٠١٨ خلال المؤتمر الإقليمي الرابع والثلاثين لمنظمة الأغذية والزراعة المعني بالشرق الأدنى في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما.

١٦ - واعترف المشاركون في المؤتمر الوزاري الآسيوي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٨ الذي عقد في الفترة من ٣ إلى ٦ تموز/يوليه في أولانباتار وتولى تنسيقه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بالتحديات الناجمة عن العواصف الرملية والترابية باعتبارها خطراً رئيسياً عابراً للحدود في آسيا، ولا سيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وفي ذلك المؤتمر، نظمت اللجنة بالشراكة مع حكومتي جمهورية إيران الإسلامية ومنغوليا مناسبة حُللت خلالها العواصف الرملية والترابية التي حصلت في عام ٢٠١٨ واستخلصت الدروس الرئيسية منها. وتتعلق إحدى الدروس الرئيسية بأهمية الآليات الإقليمية للإنذار بأخطار متعددة ونظم الإنذار المبكر بالكوارث البطيئة الظهور. ولا يمكن تخفيف المخاطر العابرة للحدود وتمكين المناطق المعرضة للخطر من التكيف إلا من خلال توطيد الشراكات بين البلدان. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو ٢٠١٨، اجتاحت عاصفة ترابية عاتية الجزء الشرقي من جمهورية إيران الإسلامية وجنوب غرب أفغانستان وشمال غرب باكستان. وفي الوقت نفسه، هبت عاصفة ملح سام من صحراء آرالكوم وضربت الجزء الشمالي من تركمانستان والأجزاء الغربية من أوزبكستان. وهبت عواصف رملية وترابية فاجتاحت أجزاء مكتظة بالسكان في غرب وشمال الهند، وارتطمت بالرياح السابقة للرياح الموسمية وأدت إلى تفاقم التلوث الجوي الحاد. وعلى الرغم من الجهود الفردية التي تبذلها البلدان لمعالجة هذه الحالة، تشير التقديرات إلى تضرر ملايين الأشخاص ومقتل أكثر من ألف شخص. وفي هذا الصدد، تدعو خطة العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ في إطار الخطة الإقليمية لآسيا لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ إلى تقييم مجموعة مخاطر الكوارث كاملة من خلال إعداد معلومات أساسية مناسبة وموجزات شاملة للمخاطر، بما في ذلك استقاء البيانات المتعلقة بازدياد جسامة أخطار معينة، مثل العواصف الرملية والترابية، وتأثير أحداث من هذا القبيل في أبعاد مختلفة.

١٧ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٢٥، عقد حوار تفاعلي رفيع المستوى بشأن العواصف الرملية والترابية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، اجتمعت فيه دول أعضاء وكيانات تابعة للأمم المتحدة ولجان إقليمية وجهات صاحبة مصلحة أخرى لمناقشة التحديات الناجمة عن العواصف الرملية والترابية وسبل التصدي لها. وكان الغرض من الحوار مناقشة توصيات عملية المنحى لمواجهة التحديات التي تواجهها البلدان المتضررة، بما في ذلك سبل تحسين تنسيق السياسات على الصعيد العالمي لمواجهة تلك التحديات في سياق أهداف التنمية المستدامة. وخلال الحوار، سُلِّط الضوء على استمرار ضرورة مواجهة التحديات الناجمة عن العواصف الرملية والترابية بسبب التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بها والحاجة إلى وجود شعور بالمسؤولية الجماعية؛ وشدد العديد من المشاركين تحديداً على ضرورة تعزيز التعاون.

١٨ - وفي الفقرة ٤ من القرار ٧٢/٢٢٥، دعت الجمعية العامة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى النظر في الشروع في عملية مشتركة بين الوكالات تشمل كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية، في حدود ولاية كل منها والموارد المتاحة لها، ومع مراعاة قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٢١/٢ والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة، لإعداد استجابة عالمية للعواصف الرملية والترابية، تتضمن تحليلاً للحالة

واستراتيجية وخطة عمل، يمكن أن تفضي إلى وضع نهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتصدي للعواصف الرملية والترابية ويمكن استخدامها كإطار مشترك بين الوكالات للتعاون وتقسيم العمل في الأجلين المتوسط أو الطويل. واقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة إنشاء شبكة مشتركة بين الوكالات بهدف تعزيز التعاون والتنسيق بشأن الخطة المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية. فمن شأن ذلك أن يكفل نهجاً أكثر تماسكاً واتساقاً للتصدي لمسائل العواصف الرملية والترابية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

باء – الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر

١٩ – اكتسبت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية خبرة كبيرة موثّقة في مجال رصد العواصف الرملية والترابية والتنبؤ بها، وذلك عقب المؤتمر العالمي الخامس عشر للأرصاد الجوية، المنعقد في عام ٢٠٠٧، والذي أقرّ إطلاق نظام المشورة والتقييم التابع للمنظمة والمعني بالإنذار بالعواصف الرملية والترابية[٦]. وتقدم أكثر من ٢٠ منظمة في الوقت الحاضر تنبؤات عالمية أو إقليمية يومية بالعواصف الترابية في مناطق جغرافية مختلفة، مما يشكل مساهمة في البيانات المسجلة في النظام، فيؤدي بذلك إلى تعزيز قدرة البلدان على توفير تنبؤات وملاحظات ومعلومات ومعارف جيدة عن العواصف الرملية والترابية في الوقت المناسب للجهات المستفيدة من خلال شراكة دولية بين الأوساط البحثية والأوساط التنفيذية.

٢٠ – وذلك النظام التابع للمنظمة، وهو اتحاد عالمي لجهات شريكة يتمحور حول عُقد إقليمية، يدمج الأوساط البحثية وأوساط المستخدِمين من مختلف القطاعات، كالصحة والمناخ والطاقة والنقل والملاحة الجوية والزراعة. ويوجد حاليا ثلاث عقد إقليمية، هي: عقدة شمال أفريقيا – الشرق الأوسط – أوروبا (وتستضيف إسبانيا مركز العقدة)[٧]، وعقدة آسيا (ومركزها تستضيفه الصين)[٨]، وعقدة عموم أمريكا (التي تستضيفها بربادوس، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية)[٩]. وتوجد إمكانية لإنشاء عقدة إقليمية رابعة لغربي آسيا.

٢١ – ويتمثل الهدف الرئيسي للمراكز الإقليمية لنظام المشورة والتقييم التابع للمنظمة والمعني بالإنذار بالعواصف الرملية والترابية في تيسير وصول الجهات المستخدِمة، ولا سيما الدوائر الوطنية المعنية بالأرصاد الجوية والخدمات المائية، إلى منتجات المراقبة والتقييم والتنبؤ، وكذلك للمساهمة في تعزيز بناء القدرات. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، وافقت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على إنشاء مركز عملياتي ثانٍ لآسيا، تستضيفه الصين، عقب إنشاء مركز برشلونة لتنبؤات العواصف الترابية في شباط/فبراير ٢٠١٤، الذي يُعِدّ التوقعات ويوزعها على شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا. وينظم المركز أيضا فعاليات تدريبية حول العواصف الرملية والترابية، كان آخرها في إسطنبول، بتركيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)، والقاهرة (شباط/فبراير ٢٠١٨)، وسان كريستوبال دي لا لاغونا، بإسبانيا (أيار/مايو ٢٠١٨). وهو يعمل حاليا أيضا على تطوير نظام للإنذار المبكر بالعواصف الرملية والترابية في بوركينا فاسو.

(٦) انظر www.wmo.int/sdswas.

(٧) انظر http://sds-was.aemet.es.

(٨) انظر http://eng.nmc.cn/sds_was.asian_rc.

(٩) انظر http://sds-was.cimh.edu.bb/.

٢٢ - وسيتيح تعزيز التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية استخدام التطبيقات الزراعية المحتملة لنظام المشورة والتقييم التابع للمنظمة والمعني بالإنذار بالعواصف الرملية والترابية، ولدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أدوات وآليات تقييم مختلفة يمكن أن تسهم في النظم الحالية لرصد العواصف الرملية والترابية والتنبؤ بها والإنذار المبكر بها. ووُضعت منهجية لرسم خرائط لتدهور الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي[١٠] في إطار مشروع تقييم تدهور التربة في الأراضي الجافة، وذلك بالشراكة مع الشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد. واختُبرت هذه المنهجية في الصين في مناطق تشكل فيها التعرية الريحية والعواصف الرملية والترابية الأنواع الرئيسية لتدهور الأراضي. ويمثل المؤشر الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة "C2" (القائم على منهجية تقييم جديدة خاصة بمنظمة الأغذية والزراعة)، بشأن الخسائر الزراعية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث، جهدا قادته على الصعيد العالمي منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. ويجري حاليا إدماج هذا المؤشر في ممارسات مكاتب الإحصاء الوطنية، وهو موضوع لمذكرات اتفاق مختلفة في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث والغاية ١-٥-٢ المنبثقة عن أهداف التنمية المستدامة؛ ويمكن ضبط هذه العملية واستخدامها في بلدان أخرى لجمع البيانات ورصد التأثيرات التي تخلفها العواصف الرملية والترابية الواسعة النطاق على الزراعة.

جيم - تخفيف الآثار وقابلية التأثر والقدرة على التكيف

٢٣ - لقد دأبت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، على وضع واختبار أطر منهجية لتقييم الأثر الاقتصادي، وتقييم المخاطر، ورسم خرائط لمكامن الضعف، والإنذار المبكر، والتخفيف من آثار المصادر البشرية المنشأ، وذلك لكي تستخدمها البلدان في وضع وتنفيذ سياسات بشأن العواصف الرملية والترابية. وقد اختُبرت منهجية تقييم الأثر الاقتصادي في الكويت، كما اختبرت منهجية رسم خرائط مكامن الضعف في مواجهة تلك العواصف في الصين.

٢٤ - وتدرك منظمة الأغذية والزراعة أن العواصف الرملية والترابية تهدد نظم كسب العيش في المناطق المتضررة، وأنها قد تؤدي إلى تصاعد وتيرة نزوح سكان الأرياف من ديارهم. بيد أنه تقوم حاجة إلى فهم أفضل لآثار العواصف الرملية والترابية على الزراعة وسبل العيش في المناطق الريفية ليُسترشد به في وضع الإجراءات الملائمة للتخفيف من آثار تلك العواصف. ويوجد عدد من المبادرات التي تطرحها المنظمة ذات صلة أصلا بقابلية التأثر بالمناخ وبالقدرة على التكيف معه، منها تشجيع الزراعة الذكية مناخيا في العديد من البلدان لتعزيز قدرة المزارعين على التكيف، وللحد من تأثرهم بتغير المناخ، وكذلك برامج تعزيز القدرة على التكيف التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك المبادرة الإقليمية المتعلقة ببناء القدرة على التكيف من أجل الأمن الغذائي والتغذية لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والتي تدعم بناء القدرة على التكيف في عدد من البلدان المتضررة بالعواصف الرملية والترابية. ومن خلال قياس وتحليل مؤشر القدرة على التكيف، أصبح لدى منظمة الأغذية والزراعة أداة يمكن تكييفها واستخدامها في سياق العواصف الرملية والترابية لوضع خطوط أساس لمدى سرعة تأثر فئات المزارعين التي تتضرر من العواصف

(١٠) انظر www.fao.org/land-water/land/land-assessment/assessment-and-monitoring-impacts/en/.

الرملية والترابية ولقدرة تلك الفئات على التكيف، ولا سيما في حالات الأزمات المتطاولة التي قد تتداخل فيها آثار العواصف الرملية والترابية مع تهديدات أخرى.

٢٥ - وتدعم منظمة الأغذية والزراعة أيضا تنفيذ وتعزيز نُهج زراعية إيكولوجية للتكيف مع تغير المناخ في ميادين التنمية الزراعية المستدامة، والأمن الغذائي، والتغذية[١١]. وفي أعقاب الندوة الدولية الأولى المعنية بالزراعة الإيكولوجية من أجل الأمن الغذائي والتغذية، التي عقدت في عام ٢٠١٤، يسّرت منظمة الأغذية والزراعة حوارا عالميا ضمّ ما يقرب من ١ ٣٥٠ من الجهات المشاركة المتعددة أصحاب المصلحة من ١٦٢ دولة عضوا، وشاركت تلك الجهات في سلسلة من الاجتماعات الإقليمية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وفي مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الرابع والثلاثين المعني بالشرق الأدنى، أُقرّ تعميم الزراعة الإيكولوجية في المبادرات الإقليمية الثلاث الخاصة بالشرق الأدنى حول: شح المياه، والزراعة الأسرية المحدودة النطاق، وبناء القدرة على التكيف من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

٢٦ - وللغبار الجوي عدد من الآثار الصحية الخطيرة، حيث ستشكل مسائل العواصف الرملية والترابية عنصرا هاما من عناصر ائتلاف عالمي بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ أطلقه، في أيار/مايو ٢٠١٨، كل من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ويهدف هذا الائتلاف الجديد إلى تحسين التنسيق والحد من الوفيات السنوية التي تبلغ ١٢,٦ مليون حالة وفاة تعزى إلى المخاطر البيئية، ولا سيما تلوث الهواء.

٢٧ - وتعقد منظمة الصحة العالمية بانتظام المنتدى العالمي المعني بنوعية الهواء والصحة، الذي يحضره ما يقرب من ١٠٠ جهة مشاركة من وكالات دولية ومعاهد بحث علمي ومؤسسات وطنية، وقد تم في إطاره تشكيل فريق عامل معني بالعواصف الرملية والترابية لمناقشة القضايا الناشئة وتبادل المعلومات. وفي سياق التحديث الحالي للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية المتعلقة بنوعية الهواء، يجري العمل حاليا على وضع الصيغة النهائية لتقرير حول الآثار الصحية للعواصف الرملية والترابية. وتقوم منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع خبراء من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بوضع إجراءات تشغيل موحدة لتقييم ومعالجة الآثار الصحية القصيرة المدى للغبار الصحراوي. وإضافة إلى ذلك، فإن منظمة الصحة العالمية تشارك جنبا إلى جنب مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، في إطار أنشطتها الرصدية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، في تقييم حصة الغبار من الجسيمات الدقيقة (المواد الجسيمية بقطر ٢,٥).

٢٨ - ويعد مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث، ومقره في طهران، مبادرة إقليمية رئيسية من مبادرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تهدف إلى تقديم الدعم إلى البلدان في زيادة قدرتها على التكيف من خلال عملية محددة الأهداف لتطوير القدرات في مجال إدارة المعلومات وتبادل المعارف المتعلقة بالكوارث. وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، يروم المركز دعم إقامة شراكات وشبكة إقليمية ابتغاء تعزيز الأعمال التحليلية، بما في ذلك إجراء تقييمات دورية للمخاطر، وتقديم آراء تعقيبية بشأن نظام الإنذار المذكور أعلاه في المناطق دون الإقليمية شبه القاحلة في جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا وآسيا الوسطى. ويمكن للمركز، في سياق أعماله، وضع خطط عمل مشتركة تشمل بلدان المصدر والبلدان المتضررة.

(١١) انظر http://www.fao.org/partnerships/civil-society/events/details-events/en/c/1073831/.

دال – الحد من مصادر العواصف

٢٩ – لقد شاركت عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة في أعمال جرت مؤخرا للتخفيف من آثار العواصف الرملية والترابية عند المصدر. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٧، أقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة شراكة مع مؤسسة إيليون في الصين لإنشاء مركز الحزام والطريق للابتكار في مجال الاقتصاد الصحراوي الأخضر في صحراء كوبوكي لتعزيز التعاون العملي في مجال مكافحة التصحر والتنمية الخضراء، بناء على خبرة ثلاثين عاما اكتسبته مؤسسة إيليون في استصلاح الأراضي المتدهورة من أجل دعم النمو الاقتصادي في هذه المنطقة، التي كانت ذات يوم مصدرا هاما لعواصف ترابية أثرت على الأجزاء الشمالية من الصين، بما فيها بيجين. وينصب تركيز مركز الابتكار على إنشاء منتدى دولي بشأن الاقتصاد الصحراوي الأخضر يهتم بالابتكار والتبادل التكنولوجي. والقصد من وراء ذلك هو الجمع بين التحكم بالرمال وإصلاح البيئة مع تطوير مصادر جديدة للطاقة والزراعة الإيكولوجية والسياحة البيئية والمنتجات الصحية الطبيعية والتمويل الأخضر، وذلك من أجل تحفيز القطاع الخاص على إقامة مشاريع، والاستفادة من الصحراء كمورد طبيعي للحد من الفقر والنزاعات، وجعل استثمارات القطاع الخاص أشد فعالية وأكثر واستدامة. ويجري حاليا إطلاق مشروع أقاليمي يشمل الصين ومنغوليا وبلدان في وسط آسيا وغربها. وسيستفيد المشروع الجديد أيضا من الجهود الجارية من قبيل مبادرة وسط آسيا لإدارة الأراضي، والدعم المقدم للبلدان في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، من أجل تحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي. واضطلعت الشراكة الدولية لإدارة النظم الإيكولوجية، وهي مؤسسة ذات شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، بأعمال لرسم خرائط لمصادر العواصف الرملية والترابية في غرب آسيا باستخدام مجموعات بيانات بيئية متعددة في إطار مشروع شمل استخدام التجربة الصينية المشتركة في التخفيف من آثار العواصف الرملية والترابية.

٣٠ – وتكتسي مبادرات منظمة الأغذية والزراعة أهمية أيضا في بعض المناطق، مثل الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وهي إحدى أكثر المناطق جفافا في العالم، حيث يمكن للمناطق الزراعية التي تُساء إدارتها أن تغدو مصدرا للعواصف الرملية والترابية، في الوقت الذي تعاني فيه من آثار التعرية الريحية. ومن المهم ملاحظة أنه في القطاع الزراعي لا يمكن الفصل بسهولة بين إجراءات الحد من مصادر العواصف وإجراءات التخفيف من آثارها، كما أن معظم التدابير التي ترد مناقشتها أدناه لها أيضا منافع كبيرة في التخفيف من آثار تلك العواصف.

٣١ – ويمكن لعملية التخطيط والإدارة في مجال الزراعة واستغلال الأراضي أن تؤدي دورا رئيسيا في معالجة أسباب العواصف الرملية والترابية وآثارها والربط بينهما على نحو استباقي. ولهذا السبب، فإن منظمة الأغذية والزراعة تدعم جهود البلدان في تثبيت الكثبان الرملية وتساهم كذلك في الحد من مصادر العواصف الرملية والترابية من خلال تشجيع الزراعة الحراجية ومصدات الرياح وبرامج التحريج وإعادة التحريج. وتساهم آلية إعادة الغابات والمساحات الطبيعية إلى هيئتها الأصلية، التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة كمشروع رائد في عدد من البلدان، في توسيع نطاق جهود إعادة الغابات والمساحات الطبيعية إلى هيئتها الأصلية، ورصد تلك الجهود والإبلاغ عنها بغية تحسين القدرة على التكيف ورفع الإنتاجية والقيمة الاجتماعية والاقتصادية للغابات والمناظر الطبيعية المعادة إلى هيئتها الأصلية. ومما يتصل بذلك أيضا مجموعة أدوات الإدارة المستدامة للغابات، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة باعتبارها مجموعة تقنية شاملة من الأدوات المعرفية وأفضل الممارسات والأمثلة على تطبيقها لتيسير تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات

في سياقات متنوعة. ويقدم عدد من مبادرات منظمة الأغذية والزراعة، من قبيل الإطار العالمي المتعلق بشح المياه في الزراعة[١٢]، والشراكة العالمية من أجل التربة[١٣]، الجهود المبذولة لدعم مكافحة العواصف الرملية والترابية من خلال التوعية وتعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي في مجال إدارة التربة والموارد المائية، وإدارة مستجمعات المياه، والاستخدام المستدام للأراضي، والتعامل مع الجفاف وتحاتّ التربة.

٣٢ - وستسهم مبادرة الجدار الأخضر لمنطقة الصحراء الكبرى، التي أطلقتها عام ٢٠٠٧ إحدى عشرة دولة من دول الساحل والصحراء[١٤] تحت قيادة وكالة الجدار الأخضر الكبير لعموم أفريقيا والاتحاد الأفريقي، في الحد من مصادر العواصف الرملية والترابية في ذلك الجزء من أفريقيا. ويشجع المشروع، الذي يدعمه العديد من المنظمات الدولية، بما فيها مجموعة البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، على استصلاح الأراضي المتدهورة على امتداد ٨ ٠٠٠ كيلومتر في الساحل الأفريقي من ساحل المحيط الأطلسي في السنغال إلى ساحل جيبوتي. وتشمل المشاريع التعاونية الأخرى التي يمكن أن تسهم في الحد من مصادر العواصف الرملية والترابية شراكة تخضير الأراضي الجافة، والتعاون الثلاثي بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمهورية كوريا في إطار مبادرة تشانغوون، وشبكة مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في شمال شرق آسيا، وهي كيان تنفيذي دون إقليمي تابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في شمال شرق آسيا.

٣٣ - وما زال نقص البيانات الأساسية وعدم الفهم لبعض جوانب مسألة العواصف الرملية والترابية يظهران جليا، على النحو المبين في ”التقييم العالمي للعواصف الرملية والترابية“ the *Global Assessment of Sand and Dust Storms* (انظر الفقرة ١٠). واستجابة لهذه المشكلة، تعمل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، على وضع خريطة أساسية عالمية لمصادر العواصف الرملية والترابية من أجل توفير المعلومات الأساسية اللازمة لصياغة وتنفيذ أهداف طوعية وطنية تتعلق بالعواصف الرملية والترابية في سياق تحييد أثر تدهور الأراضي. وقد نفذت الآلية العالمية وأمانة الاتفاقية برنامج تحديد أهداف تتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي لمساعدة البلدان في تحديد أهداف طوعية لتحييد تدهور الأراضي في المناطق المتضررة. وحددت بعض البلدان مؤشرات تتعلق بالعواصف الرملية والترابية واعتمدت تدابير من بينها تقنيات تثبيت الكثبان الرملية، وذلك من أجل تحقيق أهدافها.

ثالثا - الاستنتاجات

٣٤ - يوجد تفهم متزايد لمسائل العواصف الرملية والترابية حيث إن الموضوع يحظى باعتراف أوسع نطاقاً نتيجة لتكبد تكاليف اقتصادية واجتماعية وبيئية. وهذا أمر مهم لأن العواصف الرملية والترابية تمثل تحديا جسيما أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها. ولا تزال توجد ثغرات عديدة في فهم عمليات وآثار العواصف الرملية والترابية، وكذلك في سياق تغير المناخ، بيد أنه تجري حاليا معالجة

(١٢) انظر www.fao.org/land-water/overview/wasag/en/.

(١٣) انظر www.fao.org/global-soil-partnership/en/.

(١٤) إثيوبيا، وإريتريا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجيبوتي، والسنغال، والسودان، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا.

عدد من أوجه عدم اليقين الشائكة في المبادرات الجارية والمبادرات الجديدة من جانب عدد من كيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. بيد أن الضرورة لا تزال قائمة إلى اعتماد نهج شامل لتحديد مصادر وآليات العواصف الرملية والترابية على الصعيدين العالمي والإقليمي، ووضع تصورات مستقبلية تستند إلى استخدامات بديلة للأراضي، وإلى توسيع نطاق ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والتدابير التخفيفية. وينبغي أيضا أن يكون القصد من وراء ذلك النهج الشامل وضع استراتيجيات وإبرام اتفاقات إقليمية لمكافحة العواصف الرملية والترابية والحد من أثرها على سبل العيش والأمن الغذائي وصحة سكان المناطق المعرضة لخطر تلك العواصف.

٣٥ - ولما كان هذا الموضوع يحظى بمزيد من الاهتمام، فإنه يجري تعزيز الروابط القائمة بين الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة التي تعمل معا على مسائل العواصف الرملية والترابية؛ وتتحمل الكيانات المختلفة مسؤوليات مختلفة فيما يخص مسائل العواصف الرملية والترابية يمكن أن يكمل بعضها بعضا إذا كانت المبادرات حسنة التنسيق ومتفقا عليها. ويمكن أن تصبح مواءمة تلك الجهود وتنسيقها في صلب اهتمامات الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالعواصف الرملية والترابية المقترحة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة استجابة للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٢٥. ومن شأن إنشاء مثل هذه الشبكة المشتركة بين الوكالات أن يضخ مزيدا من الطاقة في الزخم المتسارع وراء مسائل العواصف الرملية والترابية، كما أن من شأن التشغيل الفعال لتلك الشبكة أن يمثّل مقدمة أساسية لتحقيق أكثر الطرق فعالية في مكافحة العواصف الرملية والترابية ضمن إطار الجهود المبذولة في سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويشكل الطابع العابر للحدود والمتعدد التخصصات للعديد من مسائل العواصف الرملية والترابية حافزا قويا على تنسيق العمل من جانب منظومة الأمم المتحدة. ويزيد أيضا كون العواصف الرملية والترابية تمثل خطرا رئيسيا عابرا للحدود في أجزاء عديدة من العالم من الحاجة إلى تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي. وتُشجَّع الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على تدعيم الروابط القائمة وإقامة روابط جديدة وتعزيز زيادة الاتساق وأوجه التآزر بين سياساتها وبرامجها بهدف معالجة مسائل العواصف الرملية والترابية.